تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧
October 1987

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

الصين

التعذيب وإساءة المعاملة

نشرت منظمة العفو الدولية في ٨ ايلول/سبتمبر تقريرا بعنوان: الصين: تعذيب السجناء واساءة معاملتهم، جاء فيه ان ممارسة التعذيب في الصين تجري بصورة متواصلة على ايدي رجال البوليس وموظفي الحزب الشيوعي واجهزة الأمن، على الرغم من جهود الحكومة في سبيل القضاء على هذه الانتهاكات.

ويصف التقرير عدداً من الحالات الفردية وجهود السلطات الصينية في سبيل القضاء على اعمال التعذيب ومعاقبة المسؤولين عنها، كما يعرض الأحكام المنصوص عليها ضد التعذيب في القانون الصيني، بالاضافة إلى اجراءات وقائية اخرى تعتبرها منظمة العفو الدولية ضرورية لمنع التعذيب.

عام ١٩٨٥، بدأت الصحافة الصينية بنشر عدة مقالات حول التعذيب، وكانت في احيان كثيرة تسلط الأضواء على المصاعب التي تواجهها الحكومة في تدريب الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القوانين على احترام حقوق الإنسان الأساسية. وقد استمر هذا النقاش المفتوح طوال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧.

عام ١٩٨٦، صدرت تقارير تشير إلى أن الحكومة اعتبرت ان «فرض سيطرة صارمة على البوليس» هي العلاج الرئيسي للمشكلة. في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، صرّح مسؤول قضية كبير بقوله: «ان المهمة الأساسية للعمل التوكيلي في العام المقبل ستكون استئصال اعمال التعذيب التي تمارس لانتزاع الاعترافات، والاحتجاز غير القانوني، واهمال ضباط البوليس في اداء واجبهم، والحوادث التي تقع نتيجة الاهمال».

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وقّعت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة – وهي خطوة رحّبت بها منظمة العفو الدولية.

يرد بشكل عام ان التعذيب يجري خلال الساعات أو الأيام القليلة الأولى من الاحتجاز. والضحايا يكونون عادة اما أشخاصا محتجزين للاشتباه بأنهم مجرمون، وإما اشخاصا احتجزوا بطريقة غير قانونية من قبل موظفي الحزب أو أعضاء مختلف وحدات الأمن غير الرسمية. وقد تلقت منظمة العفو الدولية ايضا ادّعاءات حول اساءة معاملة محتجزين سياسيين خلال استجوابهم، قبل تقديمهم للمحاكمة.

ان اكثر اساليب التعذيب شيوعا هو الضرب، الذي يجري عادة مع تقييد يدي الضحية أو تكبيلها بالأصفاد، او مع تعليق الضحية من الذراعين، أو مهاجمتها باستعمال ادوات مثل الهراوات الكهربائية، او باستجوابها على مدار الساعة، او باستخدام الأصفاد لتسبيب الألم الشديد. وهناك محتجزون ممن صفدت احدى يديهم مشدودة الى الأعلى خلف العنق لتلتقي مع اليد الأخرى المرفوعة من وراء الظهر، وتركوا نحو ٧٢ ساعة في هذا الوضع. والضحايا يعجزون بعد ذلك عن استعمال ايديهم لعدة أيام. ومن ضروب التعذيب الأخرى التي ابلغ عنها سجناء سابقون، احتجاز الضحايا في زنزانات ضيقة، بحيث يصعب عليهم التمدد او حتى الوقوف، عقابا لهم على «مخالفاتهم الخطيرة لأنظمة السجن».

وكثيرا ما تنشر الصحف الصينية أنباء عن موظفين ادينوا بممارسة التعذيب أو المعاملة السيئة ونالوا جزاءهم. وقد أخذت بعض الصحف والمجلات على عاتقها مهمة كشف النقاب عن حالات ما زالت تنتظر البت بشأنها.

الا ان بعض تقارير تظهر وجود تناقضات في معاقبة الموظفين المتهمين بممارسة التعذيب. فقد اشارت صحيفة «تشاينا ليغال نيوز» (الأخبار القانونية الصينية) الى قضية تتعلق بضابط بوليس قام بتعذيب عشرة اشخاص وحكم عليه بالتوقيف الجنائي لمدة ستة أشهر – وهو الحد الأدنى لعقوبة التعذيب. ويبدو هذا الحكم بشكل خاص خفيفا بالمقارنة مع احكام اخرى صدرت في قضايا تتعلق بتعذيب شخص واحد.

تعتقد منظمة العفو الدولية ان القانون الصيني لا يتضمن احكاما وقائية كافية ضد التعذيب، وقد أوحت الحكومة الصينية باعادة النظر في القوانين والاجراءات الخاصة بمنع التعذيب، والتحقيق فيه، ومعاقبة مرتكبيه. □

لاجئة كمبودية في تايلاند. لقد أصبح آلاف الرجال والنساء والأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، بقيام الحكومات المتعاقبة من مختلف الاتجاهات السياسية بسجن مواطنيها بسبب آرائهم المعارضة، أو اجراء محاكمات غير عادلة لهم، أو احتجازهم دون محاكمة، في ظروف مروّعة في أكثر الأحيان. لقد هرب الملايين من الاضطهاد في اكثر من ثلاثين بلدا منذ اواسط السبعينات. واصبحت حكومات كثيرة اكثر حرصا على رفض ايواء اللاجئين السياسيين، من محاولة وضع حد للاضطهاد الذي كان سبب محنتهم. (انظر ص ٨).

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الإعدام على ٥٧ شخصا في ١٧ بلدا، وبتنفيذ هذه العقوبة بحق ٥٤ شخصا في احد عشر بلدا خلال تموز/يوليو ١٩٨٧.

فيجي

الاعتقالات تعقب انقلاب أيار/مايو

منذ وقوع الانقلاب العسكري في فيجي في ١٤ أيار/مايو، تمى الى علم منظمة العفو الدولية اعتقال ما يربو على مائة ممن يحتمل ان يكونوا من سجناء الرأي واحتجازهم لفترة قصيرة.

وبين هؤلاء وزراء سابقون، ونقابيون، واصحاب متاجر، ومؤيدو حركة «باك تو إيرلي ماي (العودة إلى اوائل أيار/مايو)»، وهي حركة تطالب باعادة المنظمات السياسية التي كانت قائمة في فيجي قبل الانقلاب العسكري. ويبدو ان كثيرين منهم اعتقلوا بسبب نشاطات خالية من العنف، مثل توزيع العرائض، أو التعبير عن تأييدهم للحكومة المخلوعة. وقد حثّت منظمة العفو الدولية حاكم فيجي العام على ضمان عدم احتجاز أي شخص بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير عن الرأي.

تمت الاعتقالات على ايدي البوليس وافراد القوات العسكرية الملكية في فيجي، وذلك بموجب قوانين الطوارىء التي اصدرها الحاكم العام مباشرة بعد الانقلاب. ويجري احتجاز الأشخاص دون توجيه تهمة اليهم لفترات تتراوح ما بين ٤٥ دقيقة واربعة أيام. وفي عدة حالات، لم يسمح لهم بالاتصال بذويهم أو محاميهم خلال احتجازهم.

مظاهرة في سوڤا، عاصمة فيجي، ضد انقلاب أيار/مايو العسكري.

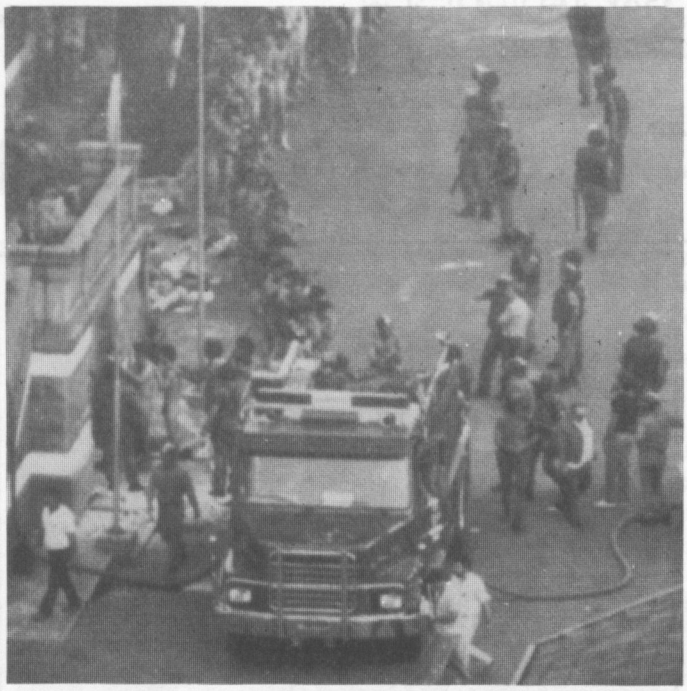

بوليس الشغب يطوّق السجناء خلال عصيان جرى في سجن الولاية في ساو باولو في ٢٩ تموز/يوليو.

البرازيل

ادعاءات عن التعذيب والقتل

في تموز/يوليو، دعت منظمة العفو الدولية سلطات ولاية ساو باولو الى التحقيق في ادعاءات عن ممارسة التعذيب في كازا دي ديتنساو، وهو سجن يقع وسط ساو باولو، فيه اكثر من ٦,٠٠٠ مجرم عادي.

في حزيران/يونيو، طلب بعض السجناء من السلطات فتح تحقيق جنائي في ادعاءات ممارسة التعذيب من قبل بعض مسؤولي السجن.

وفي اواسط آب/اغسطس، دعت منظمة العضو الدولية الى اجراء تحقيق قضائي مستقل في ادعاءات اشارت الى ان بعض السجناء في سجن الولاية المجاور قد نقلوا من زنزاناتهم، وعذّبوا، ثم قتلوا عمداً على ايدي بوليس الشغب بعد قمع تمرد السجناء في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليو. وقد أقرّت السلطات رسمياً بموت ثلاثين سجينا وواحد من حرّاس السجن.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق بصدد ادعاءات تشير الى ان المجموع الحقيقي لعدد السجناء القتلى قد أخفي، وان بعض الجثث قد نقلت سراً من السجن خلال الليل. وطالبت المنظمة بانشاء لجنة تحقيق للتأكد من عدد القتلى، ولمعرفة مصير السجناء الذين جرى نقلهم من السجن في وقت لاحق.

في أواخر آب/أغسطس، تلقت منظمة العفو الدولية مزيدا من التقارير عن اجراءات انتقامية مارستها سلطات السجن، منها ضرب السجناء في سجني كازا دي ديتنساو وسجن الولاية في ساو باولو. □

سورينام

قتل مدنيين عزّل من السلاح

كاكوا كاستيل Cakwa Kastiel وهو طفل في الثالثة من عمره، اطلقت عليه النار وهو بين ذراعي أمه من قبل جنود سورينماميين أغاروا على القرية بحثا عن جماعة مسلحة معارضة تعرف باسم جنغل كوماندو (اغوار الأدغال).

ميسيدجان ديفينجو Misidjan Divinjo كان واحداً من بين مالا يقل عن ٣٥ شخصا قتلوا على أيدي الجنود في قرية مويوانا، شرقي سورينام. وقد اطلقت عليه النار في البداية، ومن ثم قطّع إربا بالمناجل.

هينكي مايزا Henkie Maisa، البالغ السابعة عشرة من عمره، اطلقت عليه النار من قبل الجنود، فخرّ صريعا وهو في منزله في باراماريبو، عاصمة سورينام.

ما هذا الا عدد قليل من اعمال قتل المدنيين العزّل دون تمييز التي يُمارسها جيش سورينام منذ تموز/يوليو ١٩٨٦، عندما بدأت الحكومة عملياتها لمكافحة عصيان جماعة المعارضة المسلحة، اغوار الادغال.

وفي تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في ٢٢ ايلول/سبتمبر، هناك سرد لحوادث انتهاكات حقوق الانسان مقتطف من مقابلات اجريت مع لاجئين سورينماميين يعيشون حاليا في غويانا الفرنسية. □

الاتحاد السوفياتي

«ازفستيا»: «حدوث انتهاكات للطب النفساني في الاتحاد السوفياتي»

قد يوضع المواطنون السوفيات في مستشفيات الأمراض النفسية رغما عنهم وبدون سبب طبي، والقانون لا يتيح لهم حق المطالبة بانصافهم. لقد جاء هذا الاتهام على لسان صحيفة ازفستيا الرسمية في عددها الصادر في ١١ تموز/يوليو. وقد اتهمت الأطباء النفسانيين ايضا بالعجرفة واضافت بأنهم يخشون من الدعاية لأنها «ستعقّد عملهم».

في مقالة بعنوان: «عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم»، استشهدت الصحيفة بحالة امرأتين احتجزتا خطأ في مستشفى الأمراض النفسية، وقد أطلق سراح احداهما في ايار/مايو بعد قضاء اربع سنوات في احد هذه المستشفيات، بعد ان اشتكت لموظفي الحزب الشيوعي من المعالجة التي تلقتها لمرض السرطان. وقد أيدت وزارة الصحة شكواها في وقت لاحق.

لقد أعربت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً عن قلقها بشأن اجراءات الحبس الاجباري المتبعة في الاتحاد السوفياتي، ووصفتها بأنها غير ملائمة بشكل فادح، وانها سهّلت على السلطات حبس الأشخاص في مستشفيات الأمراض النفسية لمجرد معارضتهم السياسية او الدينية.

وركز هجوم الازفستيا على اجراء الاحتجاز المدني الذي يمكن بموجبه حبس المرضى عقليا في احد المستشفيات رغما عنهم، ودون توجيه تهمة اليهم، اذا كانوا يشكلون خطراً جسدياً على انفسهم او على الآخرين. فوفقا لخطوط توجيهية وردت في تعليمات رسمية لوزارة الصحة السوفياتية لعام ١٩٧١، بامكان طبيب نفساني واحد ايداع اي شخص يشاء، بمعاونة البوليس اذا لزم الأمر. ومن الناحية الرسمية، يتوجب على لجنة من ثلاثة اطباء دراسة كل حالة ايداع مدنية في غضون ٢٤ ساعة، وفيما عدا ذلك ليس ثمة علاج او رادع ضد الايداع الخاطئ.

وتقول ازفستيا إن هذه التعليمات الرسمية ليست غير كافية فحسب، بل انها ايضا موضع تجاهل على نطاق واسع. فقد أودع كثيرون دون وجود ما يدل على انهم خطرون. وفي عدد كبير جداً من المستشفيات، لم تقم لجنة أطباء بدراسة أمر إيداعهم. فبالنسبة للمرأة المذكورة أعلاه، مثلا، نفّذ الأطباء النفسانيون ورجال البوليس أوامر موظف الحزب الشيوعي في لنينغراد، على غرار ما فعل الوكيل الذي رفعت طلب إستئناف اليه فيما بعد.

لدعم الاجراءات الوقائية ضد الحبس الاعتباطي، دعت الازفستيا إلى استبدال التعليمات الرسمية بقانون جديد يكون ملزما للموظفين. وقالت بأن محاولات ادخال مثل هذا القانون عام ١٩٧٧ قد باءت بالفشل نتيجة لضغط طبيب نفساني كبير.

لجوء السوفيات الى إستخدام الطب النفساني لأغراض سياسية هو موضع شجب من قبل سلطات رسمية مرموقة مثل جمعية الطب النفساني الدولية.

وفي الماضي كان الموظفون السوفيات يرفضون أية ادعاءات حول اساءة الممارسة على انها دعاية معادية. ولكن، منذ كانون الثاني/يناير، نشرت سبع مقالات على الأقل في المجلات الطبية والصحف العامة تكشف النقاب عن الفساد القائم في مهنة الطب النفساني.

وقد ورد ان تحقيقا جنائيا بدأ عام ١٩٨٥ أدى الى اعتقال اطباء نفسانيين من معهد سيربسكي للطب النفساني الشرعي، ومن مركز الأبحاث للصحة العقلية في كل الاتحاد السوفياتي وهما من ارمق مؤسسات هذه المهنة. وكان بين الأطباء الذين وجهت اليهم الانتقادات، الدكتور أ. أ. تشوركين، كبير الأطباء النفسانيين في وزارة الصحة في الاتحاد السوفياتي، والدكتور ادوارد بابايان، من قادة المدافعين عن الطب النفساني السوفياتي في الخارج. □

بوروندي

يعتقد بأن الأب جان - باتيست نديكوريو Jean-Baptiste Ndikuriyo، وهو احد سجناء الشهر في عدد ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ من النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية، هو واحد من عدة مئات من السجناء السياسيين الذين اطلق سراحهم في بوروندي بعد خلع حكومة الرئيس جان باتيست باغازا على اثر انقلاب عسكري في ٣ ايلول/سبتمبر.

تايوان

انهاء الأحكام العرفية

رفعت في ١٥ تموز/يوليو الأحكام العرفية التي ظلت سارية في تايوان منذ عام ١٩٤٩، فانتهت بذلك ممارسة محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية، واسترجعت حرية الصحافة وحقوق انشاء الأحزاب السياسية وتنظيم المظاهرات والاضراب.

وهناك قانون أمن وطني جديد يقضي بعدم مخالفة الاجتماعات والمظاهرات لأحكام الدستور، وبعدم تأييدها للشيوعية أو الانفصال. وقد اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن يؤدّي هذا التقييد إلى احتجاز سجناء الرأي.

ومنح ايضا عفو عام، فاطلق سراح ١٥ سجينا سياسيا، وخفضت مدد الأحكام الصادرة بحق الثلاثين الباقين من السجناء السياسيين. وتواصل منظمة العفو الدولية العمل من اجل اطلاق سراح خمسة منهم تعتبرهم من سجناء الرأي، والتحقيق في أسباب استمرار احتجاز الآخرين.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain

اسبوع منظمة العفو الدولية

«لم تعد لي اية رغبة في الحياة»

محنة السجين المحتجز منذ أمد طويل

محام من الصومال في الخامسة والخمسين من عمره، احتجز منذ اثنتي عشرة سنة دون توجيه تهمة إليه ودون تقديمه للمحاكمة، لا لسبب سوى لأنه رفض الانضمام الى الحزب السياسي الحاكم أو تأييده. وكان قد قضى معظم السنوات الخمس السابقة لذلك في السجن لأسباب مماثلة. يوسف عثمان سمنتر، Yusuf Osman Samantar، الملقب «بردعد»، محتجز حاليا في حبس انفرادي دائم تحت حراسة مشدّدة.

انه مصاب بمرض مزمن، ويعاني من شلل جزئي في ساقه اليسرى ومن مرض في الكبد وقرحة في المعدة، لكنه لا يتلقى عناية طبية كافية.

لقد حرم طوال مدة احتجازه

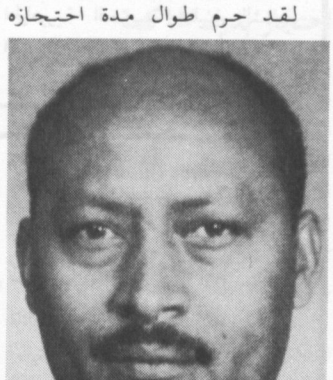

يوسف عثمان سمنتر، محام قضى اثنتي عشرة سنة في الحبس الانفرادي دون تقديمه للمحاكمة مطلقا. لقد حرم طوال مدة احتجازه من الاتصال بعائلته بأي شكل من الأشكال.

الانفرادي من زيارة عائلته او مراسلتها مثلما حرم من الاتصال بمحام ومن المطالعة.

انه واحد من بين اكثر من اثني عشر سجينا سلّطت منظمة العفو الدولية الأضواء على حالاتهم في تشرين الأول/اكتوبر، ضمن محاولاتها للفت انتباه الرأي العام العالمي الى بليّة السجناء الذين يحتجزون لسنوات طويلة، او لفترات غير محدودة، دون توجيه تهم اليهم ودون تقديمهم للمحاكمة، ودون معرفة متى سيستعيدون حريتهم.

سجناء يعملون في احد معسكرات «اعادة التثقيف» في اقليم دونغ ناي في فيتنام الجنوبية. لقد احتجز آلاف من افراد الجيش وموظفي الحكومة السابقين في جمهورية فيتنام في هذه المعسكرات دون توجيه تهم اليهم أو محاكمتهم، وبعضهم لمدة بلغت اثنتي عشرة سنة.

لقد تأسست منظمة العفو الدولية عام ١٩٦١ من اجل مساعدة امثال هؤلاء. وها قد مضت ست وعشرون سنة على تأسيسها والمشكلة ذاتها ما زالت قائمة. فعوائق السرية، والعزلة، والخوف، وقوانين الدول او مراسيم الحكومات التي تخنق حرية التعبير، علاوة على الاجراءات الظالمة كالمحاكمات غير العادلة، كلها تؤدي الى بقاء المحتجزين وراء القضبان، وغالباً دون ارتكابهم اي جرم على الاطلاق.

«عيناه الزرقاوان دامعتان خاليتان من اي تعبير، تحدّقان في منظر بعيد لا وجود له الا في اعماق مخيلته. انه يجلس في الشمس مستعرضا في ذهنه ذكرى الأيام الخوالي.. فيجعلنا نشعر بالحرج وعدم الارتياح. انه رجل مختلف عن بقية البشر، فهو غريب عن الحياة خارج قضبان السجون. وقع في شراك الضجر الموحش لحياة السجون منذ امد بعيد. واليوم، وقد اصبح في خريف عمره، فحتى حياة السجن قد اغفلته. هذا الانسان العجوز هو شارة بؤسنا وعجزنا.» وصف نزيل سجن امريكي لزميل له محكوم عليه بالسجن لمدة طويلة.

سجنوا بسبب معتقداتهم

لقد حكم على رجب مرعشلي Recep Marasli بالسجن لمدة ٣٦ سنة. انه الآن في الواحدة والثلاثين من عمره، وما زال في السجن منذ حوالي ست سنوات. ما هو الذنب الذي اقترفه حتى يقضي زهرة عمره وراء القضبان؟ ان «جريمته» الرئيسية هي انه نشر كتبا عن الأقلية الكردية في تركيا.

هناك في شتى انحاء العالم رجال ونساء من امثال رجب مرعشلي، احتجزوا لسنوات طوال بسبب آرائهم وافكارهم.. آراء وافكار تخاف منها الحكومات وتودّ لو ينساها العالم بأسره.

لو هسيو – لين Lu Hsiu-Lien هي محامية وكاتبة وزعيمة الحركة النسائية في تايوان. حكم عليها عام ١٩٨٠ بالسجن لمدة اثنتي عشرة سنة بتهمة التحريض على الفتنة، وذلك على اثر خطاب القته في مسيرة ليوم حقوق الانسان انتهت بنشوب مصادمات مع البوليس.

لقد جرى احتجازها في حبس انعزالي، وخضعت لوقت طويل من الاستجواب قالت انها، نتيجة لذلك: «ارغمت على الاعتراف بأعمال لم ارتكبها، ولم يكن لي اي علم بها». وفي حالة صحية سيئة، ومع احتمال قضاء سنوات طويلة في السجن: «لم تعد لي اية رغبة في الحياة.. لقد جعلوني اعتقد بأني سألقى حتفي لا محالة».

«عرضوا علي صورة سجين اعدم السنة الماضية، وطلبوا مني كتابة وصيّتي...» ثم طلبوا منها قراءة إشعار بعثت به شركة الدفن الى عائلة السجين الذي اعدم... «قالوا لي بأن عائلتي ستتلقى إشعارا مماثلا. لم اصدقهم في الحقيقة، لكن في الوقت نفسه لم اكن راغبة في البقاء على قيد الحياة».

وفي الاتحاد السوفياتي، سجن ٤٥٠ شخصا على الأقل بسبب آرائهم او عملهم وفق آراء تنتقد نهج الحكم في البلاد. سجن فلاديمير ماكسيموف Vladimir Maksimov لأول مرة عندما كان في السابعة عشرة من عمره. هو الآن في السابعة والستين، وقد قضى في السجن معظم السنوات الخمسين الماضية، من بينها ٣٩ سنة في احد المستشفيات الخاصة بالأمراض النفسية. لقد احتجز لمدة نصف قرن لا لسبب سوى لأنه انتقد السلطات وابلغ الصحافيين عن المعاملة التي كان يتلقاها في مستشفى الأمراض النفسية.

وتعتقد منظمة العفو الدولية انه حاليا نزيل مستشفى سيكوفكا الخاص للأمراض النفسية. ولم يحدد موعد لاطلاق سراحه.

من الصعب الحصول على معلومات عن حالات كهذه. فالمحتجزون في الاتحاد السوفياتي الذين يوضعون في مستشفيات الأمراض النفسية، هم في الحقيقة معزولون عن العالم الخارجي يخضعون لمراقبة مشدّدة في اجنحة مقفلة معظم الأحيان. ولا يسمح بزيارتهم الا لأقرب أقاربهم،

نزلاء سجن ديار بكر العسكري في تركيا: لقد حكم على كثيرين من السجناء الأتراك بالسجن لممارستهم حقهم في حرية التعبير عن الرأي. وحكم على اكثر من ٤٨,٠٠٠ سجين سياسي بعد محاكمات غير عادلة امام محاكم عسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية.

وليس لدى فلاديمير ماكسيموف أي أقارب. كما لا يسمح لهم باستعمال اقلام الرصاص او الورق الا باذن الطبيب، وتخضع رسائلهم للمراقبة. وقد عوقب كثيرون منهم عن طريق معالجتهم بالعقاقير المخدّرة او ضربهم لأنهم دوّنوا يومياتهم او حاولوا تهريب رسائلهم الى خارج المستشفى.

فهل من العجب ان يكتب نزلاء او نزيلات هذه المؤسسات رسائل كالرسالة التالية التي كتبها نظام الدين اخمتوف Nizametdin Akhmetov من مستشفى ألما – أتا الخاص للأمراض النفسية؟

«اني اشعر بالخوف اذ اكتب اليك ياصديق. فأنا اخشى ان تقرأ رسالتي على انها مرسلة من مستشفى للمجانين. واخشى اكثر من ذلك ان يلجأوا الى اعطائي العقاقير القوية ويحوّلوني الى معتوه ليس في امكانه الموت وهو سليم الحواس.. اني لم اعان في حياتي مثل ما اعانيه الآن.. ولم اشعر في حياتي بمثل ما اشعر به من يأس. ليس لدي اية حقوق على الاطلاق، لقد جردّوني من شخصيتي، لا بل من انسانيتي.

«فسواء متّ او دفعوا بي نحو الجنون – فتلك هي نهايتي. حتى لو لم يحدث ذلك بطريقة انسانية، الا انه سيحدث لانسان... وانا اود ان يتحدث الناس عني وان يتذكّروني كانسان».

الافتقار الى المعلومات

انتهت قصة نظام الدين اخمتوف Nizametdin Akhmetov نهاية سعيدة. فقد اطلق سراحه هذا العام. انه في الثلاثينات من عمره، وقد قضى اكثر من خمس عشرة سنة في السجون ومعسكرات العمل ومستشفيات الأمراض النفسية في الاتحاد السوفياتي، لا لسبب سوى لأنه انتقد السلطات.

ولكن قصته تبرز احدى الصعوبات في مساعدة امثاله من السجناء، وهي بكل بساطة عدم العلم بمحنتهم. فلم يكشف النقاب عن قصته الا بعد عدة سنوات من سجنه، عندما اكتشفت مذكرة كتبها مع سجين آخر في سيارة لشحن الخشب المصدّر من سيبيريا الوسطى الى جمهورية المانيا الاتحادية. فتحت عنوان «ايها الناس، نحن بحاجة لمساعدتكم..»، التمست هذه المذكرة الدعم الدولي للسجناء السياسيين في الاتحاد السوفياتي.

كثيراً ما يشكّل الافتقار الى المعلومات عائقا يحول دون مساعدة السجناء الذين يقضون احكاما طويلة. وكثيرا ما يكون من الصعب، او من المستحيل، على السجناء جذب انظار العالم الخارجي الى وضعهم. فقد تحتجزهم السلطات بمعزل عن الآخرين، او تضعهم في حبس انفرادي، وتفرض رقابة مشددة على الزيارات والرسائل وغير ذلك من سبل الاتصال.

الحبس الانعزالي منتشر في بلدان كثيرة، وقد يشكل تجربة مروّعة مثبطّة للمعنويات. كما انه يصبح في كثير من الأحيان فرصة لتعذيب المحتجزين. فالسجناء المحتجزون في مكان ناء سري، المحرومون من حقهم في الاتصال بمحاميهم او ذويهم او اصدقائهم، ليست لديهم اية سبل لابلاغ العالم الخارجي بما يجري لهم. وكثيرا ما تلجأ الحكومات الى الحبس الانعزالي لتحطيم مقاومة السجناء وحملهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها. وهناك سجناء احتجزوا لسنوات طويلة على أساس هذه الاعترافات.

ومن الطرق الأخرى التي تلجأ اليها الحكومات لمنع تسرب المعلومات عن الحالات التي نحن بصددها، منع الوصول الى مناطق معينة في البلاد. فلا يعرف الا القليل عن آلاف الأشخاص الذين احتجزوا سنوات عديدة في معسكرات «اعادة التثقيف» في بلدان مثل فييتنام، لأن السلطات لا تسمح لرجال الصحافة واعضاء المنظمات الدولية او غيرهم من الزوار بالوصول الى اماكن احتجازهم. □

قضية مناشدة: ليبيا

طلبة مصيرهم مجهول

يساور منظمة العفو الدولية القلق بشأن مصير تسعة طلبة جامعيين سجنوا عام ١٩٧٧، ولم تتلق المنظمة أي خبر عنهم منذ عدة سنوات، وهي لا تعلم بمكان وجودهم او ما اذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

التي القبض على هؤلاء الطلبة في البدء عام ١٩٧٦، عندما كان طلبة جامعة بنغازي يحتجون على تدخّل الحكومة في انتخابات اتحاد الطلبة.

قام رجال بوليس يرتدون زيا مدنيا بتعطيل اجتماع للطلبة حول هذا الأمر. وعندما قام الطلبة بعد أيام قليلة بتنظيم مظاهرة، فتح البوليس نيران اسلحته عليهم، فقتل طالبين وجرح آخرين. والقي القبض على نحو ٥٠٠ طالب، وجرى احتجازهم لمدة شهر تقريبا. وقام الطلبة الليبيون في الخارج بالتعبير عن احتجاجهم بالاعتصام في عدة سفارات، فسحبت الحكومة نتيجة لذلك منحهم الدراسية.

في نيسان/ابريل ١٩٧٦، نظم طلبة جامعة بنغازي مظاهرة طالبوا فيها باعادة المنح الدراسية، فقام البوليس باطلاق النار عليهم من جديد. وخلال اعمال الشغب اللاحقة، اشعل الطلبة النار في مقر الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي كان يعتبر آنذاك المنظمة السياسية المشروعة الوحيدة في البلاد، وراحوا يطالبون باستقالة العقيد معمر القذافي. فاعتقل ما بين ستين وتسعين طالبا منهم، افرج عنهم في وقت لاحق من ذلك العام. في شباط/فبراير ١٩٧٧، اعيد اعتقال بعض الطلبة، وجرت محاكمتهم سرا امام محكمة الشعب بتهم ورد انها تشمل الانتماء الى منظمة سياسية غير مشروعة. وحكم على طالبين بالاعدام، وعلى تسعة آخرين بالسجن ما بين ثمان سنوات والمؤبد. ولم يتح لأي منهم حق الاستئناف ضد الحكم الصادر بحقه.

اعدم الطالبان المحكومان بالاعدام في ٧ نيسان/ابريل ١٩٧٧، وكانت هذه اول عملية اعدام تنفذ في ليبيا منذ عام ١٩٥٤. اما التسعة الآخرون فقد نقلوا الى سجن الكويفية في بنغازي، وادّعي أن بعضهم تعرضوا للتعذيب.

كان من المتوقع اطلاق سراح ثلاثة من بين التسعة المذكورين عام ١٩٨٥، وهم: ادريس سليمان الياس وماهر بوشريدا وبشير جربوع. وكان قد حكم على كل من مصطفى حسين الفار والسنوسي حبيب الحوني ورضا بن موسى ومنصور بو شنف بالسجن لمدة ١٥ سنة. اما نور الدين المقني وخالد الترجمان فيقضيان حكما بالسجن المؤبد.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد توضيح مصير هؤلاء الطلبة مع المطالبة بالافراج عنهم فورا دون قيد او شرط اذا كانوا ما زالوا في السجن، إلى:

العقيد معمر القذافي، قائد الثورة، مكتب قائد الثورة، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

تركيا

ناشر يسجن لمدة ٣٦ سنة

رجب مرعشلي Recep Marasli هو كردي حكم عليه بالسجن لمدة ٣٦ سنة لنشره كتباً عن الأقلية الكردية في تركيا.

يعيش في تركيا نحو ثمانية ملايين كردي، لكن السلطات لا تعترف رسميا بهذه الأقلية العرقية، ولا تسمح لها بتكوين هوية ثقافية مستقلة، كما انها تحظر استعمال اللغة الكردية في المعاملات الرسمية.

رجب مرعشلي، البالغ الواحدة والثلاثين من عمره، بدأ عمله عام ١٩٧٥ كناشر في دار كومال للنشر – المتخصصة في نشر الكتب التي تعالج شؤون الأقلية الكردية. وقد القي القبض عليه عام ١٩٧٨، واحتجز لمدة ثمانية اشهر بسبب عمله. ورغم ذلك تمكن من شراء دار النشر في العام التالي، لكنها اغلقت عام ١٩٨٠ عندما اعلنت الأحكام العرفية في البلاد.

احتجز رجب مرعشلي مجددا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، وأدين منذ ذلك التاريخ في محاكم عسكرية في استنبول وديار بكر بتهم «اضعاف الشعور الوطني» و «اهانة ذكرى اتاتورك» و «التحريض على الانفصالية».

وقد حكم عليه في احدى المحاكمات بالسجن لمدة سنتين بسبب بيان الدفاع الذي ادلى به خلال محاكمته السابقة. والآن يبلغ مجموع السنوات التي حكم عليه بها ٣٦ سنة – يجب عليه قضاءها على التتالي. وقد جرى تأكيد جميع هذه الأحكام من قبل محكمة الاستئناف العسكرية.

وقد اشترك خلال وجوده في سجن ديار بكر العسكري في عدة اضرابات عن الطعام نظمت احتجاجا على التعذيب واوضاع السجن غير الانسانية. وخلال الاضراب الأخير عن الطعام، الذي انتهى في آذار/مارس ١٩٨٤، نُقل الى المستشفى وهو في حالة صحية خطرة. وما زال منذ ذلك الوقت بحالة صحية سيئة.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فورا دون قيد او شرط، الى:

Prime Minister Turgut Ozal
☐ Basbakanlik/Ankara/Turkey.

قضية مناشدة : اثيوبيا

سبع سنوات دون تهمة او محاكمة

قضت تسيهاي توليسا Tsehai Tolessa سبع سنوات في السجن دون توجيه تهمة اليها ودون تقديمها للمحاكمة، ولم تقدّم السلطات اي تفسير لسبب احتجازها على الاطلاق.

قبل سبعة شهور من اعتقالها في تموز/يوليو ١٩٧٩، اختطفت هي وزوجها الكاهن غودينا توسما Gudina Tumsa في اديس ابابا من قبل رجال مسلحين مجهولي الهوية، زعم أنهم من عملاء الحكومة. وعلى الرغم من اطلاق سراحها خلال ثلاث ساعات، «اختفى» زوجها، ولم تقدم الحكومة اي تفسير مقنع «لاختفائه».

تسيهاي توليسا هي الآن في قسم النساء بسجن اديس ابابا المركزي. واحتجازها المطوّل دون تهمة او محاكمة يعتبر مخالفا للقانون. وقد أدّعي انها خضعت بعد اعتقالها للتعذيب، لكن يقال أنها تلقى الآن معاملة حسنة نسبيا في السجن المركزي.

يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنها فورا دون قيد او شرط، إلى:

His Excellency
Mengistu Haile-Mariam/Head of State/Office of the Head of State/Addis Ababa/Ethiopia □

التي القبض عليها في شباط/فبراير ١٩٨٠ في اديس ابابا مع عدة مئات من اعضاء جماعة اورومو العرقية، للاشتباه بتأييدها لجبهة التحرير الأورومية، وهي منظمة معارضة مسلحة.

احتجاز بدون محاكمة

يقضي رجال ونساء في عشرات البلدان سنوات عديدة وراء القضبان دون تقديمهم للمحاكمة على الاطلاق. وفي احيان كثيرة، لاتوجه اليهم اية تهم ولا يمثلون امام القضاء، لأن السلطات، ببساطة، ليست لديها أية قضية ضدهم. ويحتجز كثيرون منهم لمجرد كونهم اعضاء في حكومات سابقة أو مؤيدين لها.

تلك هي محنة عشرة من افراد العائلة المالكة السابقة في الحبشة، الذين ما زالوا رهن الاحتجاز منذ اطيح بالملكية، قبل ثلاث عشرة سنة. وتلك هي ايضا محنة آلاف الأشخاص الذين احتجزوا «لاعادة تثقيفهم» في فيتنام ولاوس. وكثيرا ما يحتجز هؤلاء في معسكرات معزولة نائية، بعيدة جدا عن المدن الصغيرة أو الكبيرة. وهناك في بعض البلدان اشخاص ما زالوا قيد الاحتجاز على الرغم من انهم اتمّوا مدة الحكم الصادر بحقهم، مثل سوه جون شيك Soh Joon Shik في كوريا الجنوبية. فقد كان من المفروض اطلاق سراحه قبل نحو عشر سنوات، لكنه ما زال وراء القضبان لأنه يرفض التوقيع على بيان يفيد بأنه تحوّل الى «مناهضة الشيوعية». لقد سجن عام ١٩٧١ لمدة سبع سنوات بعد ادانته بالتجسس لحساب كوريا الشمالية واثارة مظاهرات طلابية معادية للحكومة، تنفيذا لأوامر من كوريا الشمالية. وقد نفى هذا التهم.

ويعاني اربعة ضباط سابقين في الجيش المصير نفسه في سوريا. فقد قضى كل من حسين طاهر زيدان ومحمود محمد الفياض ومصطفى توفيق فلاّح وجلال الدين مصطفى مرهج مدة الحكم بالسجن لخمس عشرة سنة الصادر بحقهم في ايار/مايو ١٩٨٥، لكن لم يطلق سراحهم. وكان هؤلاء الأربعة من بين ٣٥٠ شخصا اعتقلوا في ايار/مايو ١٩٧٠، وجميعهم من اعضاء او مؤيدي حكومة حزب البعث التي تولّت الحكم حتى وقوع الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦. وقد اتهموا بالتآمر على الاطاحة بالحكومة بمساعدة العراق.

عندما انتهت مدة الحكم الصادر بحقهم، نقل الأربعة من سجن المزة العسكري الى احد مراكز الاحتجاز في دمشق. لكنهم اعيدوا الى السجن العسكري في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، وما زالوا فيه حتى اليوم.

«هل يمكنك ان تتصور معنى السجن المؤبد؟ احلامك تتحول الى كوابيس، وقصورك الى رماد. وكل ما تفكر فيه يصبح اوهاما، وفي النهاية، تدير ظهرك للحقيقة وتعيش في عالم ملتو من الأكاذيب. ليس ثمة وضح نهار للمحكوم عليه بالمؤبد. فكل ما حوله ظلام.. وهذا الظلام بالذات هو الذي يمنحنا القدرة على العيش في عالم زائف خاص بنا.»

لي شين - بوم Lee Shin-bom يوم هو طالب حقوق في جامعة سول الوطنية بكوريا الجنوبية، قبض عليه في حزيران/يونيو ١٩٨٠، وحكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن لمدة اثني عشرة سنة (خفضت لثمان سنوات فيما بعد) لتنظيمه مظاهرات طلابية. وعندما نقل الى السجن كان يعاني من آلام مبرحة نسبت الى الضرب الذي تعرّض له خلال استجوابه. وقد قامت منظمة العفو الدولية بشن حملة مناشدة عالمية النطاق مطالبة بالافراج عنه دون قيد او شرط باعتباره سجين رأي احتجز لممارسته السلمية لحقوقه الانسانية. وقد اطلق سراحه بناء على عفو جمهوري صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وهو موجود الآن في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد صرّح لمؤتمر منظمة العفو الدولية الذي عقد في كاليفورنيا بما يلي: «لقد انقذت مساعيكم وصلواتكم حياتي. فبفضل دعمكم، لدّي اليوم فرصة للعيش كانسان».

أثر قضاء سنوات في السجن

قضى نابليون اورتيغوزا، البالغ السادسة والخمسين من عمره، اكثر من نصف شبابه كسجين رأي. فقد اتّهم النقيب السابق في جيش باراغواي عام ١٩٦٢ بالاشتراك في مؤامرة للاطاحة بالحكومة، وهي تهمة هو منها براء. وقضى ٢٤ سنة وراء القضبان، واحتجز معظم الوقت في حبس انفرادي.

قدّم نابليون اورتيغوزا في اوائل العام الحالي طلبا لاطلاق سراحه، لكن طلبه رُفض لأنه حاول الانتحار عدة مرات خلال سجنه. وقد تدهورت صحته منذ ذلك الوقت، وهو الآن يعاني من الأرق ومن نوبات صراخ، لكنه لا يلقى اية عناية طبية، وحالته الصحية ما زالت آخذة في التدهور.

من السهل ان ندرك بأن التعذيب الجسدي يحدث ألما ومقاساة لمدة طويلة للضحايا، غير ان اثر التعذيب النفسي لا يقل ضررا عن التعذيب الجسدي. فاحتجاز رجل او امرأة في حبس انفرادي لمدة طويلة هو عمل يتسم بالقسوة. وعلى الرغم من ان الظروف تختلف من بلد الى آخر، الا ان بعض سجناء الحبس الانفرادي لا يرون احدا سوى حراسهم، ويقضون معظم ساعات اليوم الأربع والعشرين محتجزين وراء القضبان.

بعض المدّعى عليهم في محاكمة «٧ نيسان/ابريل» في ايطاليا. فقد اعتقلوا عام ١٩٧٩، وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤، تلقى ٦٨ من بين ٧١ منهم احكاما بالسجن بلغت في مجموعها ٥٠٠ سنة، كأحكام اولية. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية ان اجراءات المحاكمة كانت مخالفة للقواعد القانونية الدولية، لأنهم لم يلقوا محاكمة عادلة ضمن مدة معقولة. وخلال جلسة استئناف انتهت في حزيران/يونيو في العام الحالي، ابرئت ساحة معظم المدّعى عليهم الرئيسيين. وكان بعضهم قد قضى في السجن اكثر من خمس سنوات بانتظار صدور الأحكام الأولية.

اطلقوا سراح النقيب نابليون اورتيغوزا

نـــابليون اورتيغوزا، Napoleon Ortigoza، البادية صورته اعلاه على ملصق يطالب باطلاق سراحه، قضى معظم السنوات الأربع والعشرين الماضية في الحبس الانفرادي في احد سجون باراغواي. وقيل أنه اصيب باضطراب عقلي لعدة سنوات دون ان يلق اية عناية طبية. فهو يعاني من الأرق ونوبات الصراخ، وحالته الصحية آخذة في التدهور. وقد تبنّته منظمة العفو الدولية كسجين رأي، وهي تعتبر ان اطلاق سراحه هو امر ملحّ.

وفيما يلي تصف سجينة في ايران ما يحدث في ظروف كهذه:

«قضيت في الحبس الانفرادي تسعة شهور من المدة التي قضيتها وراء القضبان البالغة اربعة عشر شهرا. وكنت اوضع إما في حبس انفرادي بكل ما في الكلمة من معنى، او برفقة واحدة او اثنتين في زنزانة مخصصة لشخص واحد. لكن لمدة تسعة أشهر، لم يسمح لي الاتصال بالعالم الخارجي بأي شكل كان، او حتى مطالعة اي شيء.

«خلال تلك الفترة، حاولت الاهتمام بنفسي والتمسك برباطة جأشي، إذ شعرت بوطأة الضغط وبفقد توازني النفسي. لم يوجه الي اي سؤال، ولم يستجوبني احد. كنت لا ازال انتظر ان يتقدم احدهم لاستجوابي، وهذا الانتظار في حد ذاته كان يسبّب لي أشد القلق.

«كانت تجوب في ذهني طوال الوقت افكار غريبة، ورحت اتصور ان كل شخص هو مخبر.. تصورت اني رأيت زوجي وانه كان احد المحققين وحتى ابني الصغير كذلك.. هل يمكنك تصوّر هذا؟»

ان قضاء سنوات في سجن عادي قد يسبّب ايضا آثارا خطيرة. وقد توصلت دراسة قام بها مجلس اوروبا الى ان السجناء الذين يقضون مدة طويلة في السجن يعانون من «اضطرابات عاطفية، ومن تشوّش في الفهم والقدرة على التفكير، ومن تغييرات ارتدادية صبيانية في نمط حياتهم، ومن صعوبة في اتصالاتهم الاجتماعية». ومن الآثار الأخرى «نقص ملحوظ في الكفاية والفعالية، وعجز كبير في الاحساس بالواقع». وخلص التقرير الى القول بأن «الحرمان المزمن من الحرية يؤدي الى تغيرات في الشخصية تعادل الانتقاص من الصفات الشخصية المميزة».

هناك بُعد شاسع بين هذا الوضع وبين المعايير المعتمدة مثلا في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على ان «نظام السجون يجب ان يشمل معاملة السجناء بطريقة تهدف بشكل أساسي إلى اصلاحهم واعادة تأهيلهم اجتماعيا».

او في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي جرى تبنيها منذ اكثر من ثلاثين سنة، والتي ما زالت تتجاهلها مختلف حكومات العالم. فهذه القواعد تؤكد على ان نظام المؤسسات يجب ان تخفض الى الحد الأدنى اية فروقات ما بين حياة السجن والحياة الحرة من شأنها ان تنتقص من مسؤولية السجين او الاحترام الذي توجبه كرامته كانسان».

«اختفوا»، وهذا كل ما في الأمر

دخلت كلمة «اختفاء» المفردات الدولية لحقوق الانسان لأول مرة على اثر احداث غواتيمالا، حيث برزت كمشكلة دراماتيكية خلال الستينات. ومن بين الأشخاص الذين ستشن منظمة العفو الدولية حملات من اجلهم في تشرين الأول/اكتوبر، ١٦ نقابيا «اختفوا» دون اي أثر في غواتيمالا عام ١٩٨٠.

الشخص الذي «يختفي»، سواء كان رجلا او امرأة، لا يكون وحده الضحية. فالأقارب والأصدقاء يقاسون ايضا. وقد يقضون عدة سنوات دون معرفة ما اذا كان قريبهم حيا او ميتا. وغالبا ما يكون «المختفي» معيلا للعائلة.

وصفت زوجة احد النقابيين «المختفين» في غواتيمالا عام ١٩٨١ هذه المقاساة لمنظمة العفو الدولية: فهي لا يمكنها المطالبة بمعونة الدولة او بغيرها من المعونات، لأن زوجها لا يعتبر متوفيا من الناحية القانونية. وقد اضطرت لتربية اطفالها الثلاثة بمفردها، وشعرت بأن عليها التوقف عن محاولة معرفة مصير زوجها، خشية ان تتعرض هي نفسها للقتل او «الاختفاء».

«ان هذا مؤلم للغاية. فرغم انشغالي بتربية اطفالي، لا يمكنني نسيان زوجي، وكيف كان. لقد سعى لاحلال الوئام بين جميع العاملين في مصنعه، واشترك مع عمال المناجم في مسيرات زادت عن ٣٠٠ كيلومتر. ثم قبض عليه واوسع ضربا، واحتجز في ظروف فظيعة، ورغم ذلك بقي مثابرا على نشاطه النقابي.

«ما هو مستقبل الرجل الذي يناضل من اجل العدالة في بلد مثل غواتيمالا؟ مستقبله هو الموت. وما هو مستقبل عائلات المناضلين من اجل العدالة؟ حالة اقتصادية يائسة. ولكن رغم كل ذلك، نشعر بالفخر.. الفخر لأننا اصدقاء وامهات وزوجات رجال شجعان. وليس بوسع احد حرماننا من هذا الشعور».

«كل ما فعلتموه جدير بالاحترام»

عندما يحرم سجين من حريته لعدة سنوات، قد يكون من الصعب متابعة الاهتمام او الضغط العام بخصوص قضيته. ومع ذلك، من الضروري الاستمرار في تذكير السلطات بأن هؤلاء السجناء لم يغرقوا في بحر النسيان.

ولكن، مهما بدا هذا العمل غير مثمر، فان اهميته بالنسبة للسجناء لا يستهان بها. فطالما اكّد سجناء سابقون، مرارا وتكرارا، على اهمية علمهم بأن هناك اشخاصا لم يسبق لهم ان قابلوهم في حياتهم قط، اشخاصا ينتمون الى بلدان لم يسبق لهم ان زاروها، يسعون الى مساعدتهم.

فني تموز/يوليو، قامت لو هسيو – لين Lu Hsiu-Lien، التي اطلق سراحها من احد سجون تايوان مؤخرا، بزيارة مقر منظمة العفو الدولية في لندن. وقد ادلت في نهاية المقابلة بما يلي: «اود كثيرا ان يعلم جميع العاملين في منظمة العفو الدولية بأن الاتصالات الهاتفية والرسائل التي تكتبونها لم تكن عبثا على الاطلاق.

«فرغم مرور بعض الوقت قبل الحصول على نتائج، فهي لا بدّ ستظهر عاجلا ام آجلا. ان وجودي هنا هو افضل مثال على ذلك. ارجو ان تكونوا على ثقة تامة بأن كل ما فعلتموه جدير بالاحترام والامتنان».

قضية مناشدة: جمهورية الصين الشعبية

اسقف مسجون منذ عام ١٩٥٨

بيتر جوزيف فان زويان Peter Joseph Fan Xueyan هو اسقف كاثوليكي في باودنغ باقليم هيبي في التاسعة والسبعين من عمره، ما زال في السجن او قيد الاقامة الجبرية بصورة مستمرة منذ عام ١٩٥٨.

كان فان زويان آخر الأساقفة الصينيين الذين جرى رسمهم من قبل الفاتيكان عام ١٩٥١، قبل قيام سلطات جمهورية الصين الشعبية بالضغط على الكنيسة الكاثوليكية في الصين لقطع علاقاتها مع روما. وعلى الرغم من انقضاء مدة حكم السجن الأولى البالغة ١٥ سنة عام ١٩٧٣، جرى نقله الى معسكر عمل الزامي بقي فيه حتى عام ١٩٧٩، حين عاد الى باودنغ.

وبعد فترة من عودته الى باودنغ، وضع تحت الاقامة الجبرية في احدى القرى المجاورة، بسبب شعبيته ونفوذه في الأسقفية، كما يبدو.

وعلى كونه تحت الاقامة الجبرية، ورد انه مارس نشاطات دينية، من ضمنها رسم القسس، دون موافقة رسمية. ويعتقد ان هذا هو السبب الذي ادّى الى اعتقاله ثانية في صيف عام ١٩٨٣. واعتقل في الوقت نفسه النائب الأسقفي العام في باودنغ، هيو بينزانغ، Huo Binzhang مع عدد من القسس الشبان وطلبة اللاهوت.

في اواخر عام ١٩٨٣، جرت محاكمة كل من فان زويان وهيو بينزانغ، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة عشر سنوات. وكان هيو بينزانغ قد سجن سابقا لمدة ثلاث سنوات في اواخر الستينات او اوائل السبعينات.

وفي بيانات صدرت في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، اشارت وزارة الخارجية الصينية ومكتب الشؤون الدينية التابع للدولة، الى ان الرجلين ادينا «بالتآمر مع قوى اجنبية لتعريض سيادة الوطن وامنه للخطر».

ويشير بيان مكتب الشؤون الدينية الى ان فان زويان قبض عليه اول مرة لأنه عارض قرار «الكنيسة الصينية بشأن سياستها المعادية للاستعمار والقائمة على اساس الحكم الذاتي» – وهي اشارة مباشرة الى ابقاء الروابط مع الفاتيكان – ولأنه «رفض بعناد القبول» بتأسيس

جمعية كاثوليكية وطنية صينية.

وتوحي تقارير متعددة بأن فان زويان كان يعاني لبعض الوقت من سوء صحته، وانه يشكو حاليا من امراض قلبية وتنفسية، زادها تفاقما تقدّمه في السن. واشارت التقارير ايضا الى عدم تلقّيه عناية طبية لائقة في السجن. ويعتقد بأنه نزيل السجن في شيجيازهوانغ (عاصمة هيبي الاقليمية)، برفقة بينزانغ.

يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فورا دون قيد او شرط، الى:

His Excellency the Prime Minister/
Guowuyuan Zongli/Guowuyuan/
Beijing/People's Republic of
China □

سري لنكا

العفو عن سجناء سياسيين

في ١١ آب/أغسطس، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة الى الرئيس جايواردين ترحب فيها بحرارة بقرار العفو عن السجناء السياسيين الذي شملته الاتفاقية الموقعة بين الهند وسري لنكا، وتطلب موافاتها بالتفاصيل الكاملة لبرنامج الحكومة الخاص باطلاق سراح المحتجزين.

واعربت منظمة العفو الدولية عن أملها في ان تعيد الحكومة الاجراءات الوقائية القانونية العادية، وتمنع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الانسان.

ورحبت المنظمة بقرار تسريح حراس الوطن، الذين ورد انهم كانوا، مع قوة المهمات الخاصة، مسؤولين عن حوادث القتل خارج نطاق القضاء و «الاختفاء» التي سجلت المنظمة اكثر من ٥٥٠ حالة منها حتى اليوم. وتمنت المنظمة على الحكومة ان يكون بعض «المختفين» بين المطلق سراحهم، وسألت الحكومة عن الخطوات التي تنوي اتخاذها لمعرفة مصير الأشخاص «المختفين».

في ١٢ آب/أغسطس، اطلق سراح سجين الرأي الأب سينغارايـر Singarayer، بعد ان قرر المدّعي العام اسقاط الدعوى ضده أمام محكمة كولومبو العليا، اذعانا لشروط اتفاقية الهند – سري لنكا المعقودة في ٢٩ تموز/يوليو. وكان الأب سينغارايار محتجزا بمقتضى قانون منع الارهـاب منـذ تشرين الثـاني/نوفمبر ١٩٨٢. □

«أضيئوا شمعة من أجل طفلي»: آباء وامهات الاطفال المحتجزين يحيون اول ذكرى سنوية لحالة الطوارئ في جنوب افريقيا، حزيران/يونيو ١٩٨٧.

فنزويلا

حقوق الانسان تعاني مع نمو الاضطراب الاجتماعي

لقد برزت آثار الحالة الاقتصادية التي أخذت في التدهور بسرعة في فنزويلا منذ أيار/مايو ١٩٨٧، في موجة من الاضطراب الاجتماعي على مستوى لم يسبق له نظير في هذا العصر.

وباستدعاء الجنود ورجال البوليس لقمع مظاهرات الاحتجاج، ظهر دليل على الافتقار الى اجراءات وقائية كافية ضد الاعتقال الاعتباطي والسجن، وضد لجوء قوات الأمن الى استخدام العنف دون مبرّر. هذا هو الجو الذي ابلغ فيه عن وقوع حوادث عديدة تنطوي على انتهاكات لحقوق الانسان.

في أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو جرت مظاهرات في طول البلاد وعرضها، وقام رجال البوليس والجنود بتطويق الجامعات، وفي بعض الأحيان فتحوا نيران اسلحتهم على المتظاهرين. وفي ٢ تموز/يوليو، قتل الطالب جوني ماتوس فـيلارول Johnny Matos Villarroel، عندما فتح رجال البوليس والجنود نيران اسلحتهم على جامعة تروخيلو.

واعتقل مئات الأشخاص بالجملة في مدن مختلفة، كثيرون منهم أُخذوا من منازلهم.

وفي اعقاب احدى غارات البوليس، عثر على عدد كبير من تصاريح التفتيش الخالية من الأسماء وقد وقع عليها سلفا أحد القضاة. والجدير بالذكر ان القانون لا يجيز للقضاة التصريح بالتفتيش الاّ مع تحديد الأماكن وعلاقتها بجرائم معينة. واشارت المنظمة إلى ان هذا الحادث أيّد ادعاءات سجناء سياسيين سابقين ومعارضين للحكومة حول اضطهادهم على يد البوليس.

وادعت الحكومة ان الاحتجاجات كانت جزءا من خطة هدّامة. الا انه جرى الطعن في امر وجود هذه الخطة، في البرلمان والصحف ومن قبل شخصيات سياسية هامة.

وقد اطلق سراح جميع المحتجزين بدون توجيه تهمة اليهم، فيما عدا تسعة، بينهم سجناء سياسيون وزعماء محليون وطلبة، وُجهت اليهم تهمة القيام «بتمرد عسكري»، وما زالوا بانتظار محاكمتهم امام محاكم عسكرية. وقد اتهموا بأنهم ينتمون الى جماعة حرب عصابات تعرف باسم باندیرا روخا (الراية الحمراء)، وهي منظمة اشتركت في نشاطات مسلحة خلال الستينات، ولا يعرف انها استمرت في نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان التهم الموجهة اليهم قد لا يكون لها اساس من الصحة، وهي تجري تحقيقات في قضاياهم. □

ايطاليا

انتهاء الحصار

في اعقاب انهاء الحصار الذي ضرب طوال اسبوع حول السجن الايطالي في بورتو أزورو في جزيرة البا يوم الثلاثاء في الأول من ايلول/سبتمبر، لمّحت بعض التقارير الصحفية خطأ إلى ان منظمة العفو الدولية اشتركت في المفاوضات التي أدت الى رفع الحصار.

في حين ان الانهاء السلمي للحصار هو أمر ترحب به المنظمة، الاّ ان سياسة المنظمة الراسخة هي عدم القيام بدور الوسيط في مثل هذه الحالات.

وبالنسبة للحالة التي نحن بصددها، اشترك محام من شمال ايطاليا، هو عضو في المنظمة، في المفاوضات مع السجناء. وقد تصرّف بمبادرة منه وبصفته الشخصية – فهو لم يتصل بأي مسؤول في منظمة العفو الدولية قبل القيام بعمله، ولم يُكلّف بالتصرف نيابة عن المنظمة بأي شكل من الأشكال.

جنوب افريقيا

محتجزون بدون تهمة منذ اكثر من سنة

ما زال اكثر من ألف مناضل سياسي ونقابي وزعيم ديني ومحلّي في جنوب افريقيا محتجزين دون توجيه تهمة اليهم او تقديمهم الى المحاكمة، بمقتضى احكام الطوارئ.

في ١١ حزيران/يونيو، أعاد رئيس دولة جنوب افريقيا فرض حالة الطوارئ، قبل يوم واحد من موعد انتهاء حالة الطوارئ القائمة، النافذة منذ حزيران/يونيو ١٩٨٦. وإطلق رسميا سراح عدد كبير من المحتجزين بمقتضى احكام حالة الطوارئ السابقة، لكن اعيد احتجازهم فورا بمقتضى احكام حالة الطوارئ الجديدة.

لقد مضى الآن اكثر من سنة على احتجاز معظم هؤلاء دون توجيه تهمة اليهم، ومن بينهم سجناء الرأي: جومو خاسو Jomo Khasu، وهو منظّم اجتماعي، وثابو ماكونيان Thabo Makunyane، وهو زعيم طلابي سابق، وديبورا ماراكالا Deborah Marakalla، وهي عاملة كنيسة، ونويل ويليامز Noel Williams، وهو نقابي.

ومنذ فرض حالة الطوارئ العام الماضي، احتجز ما يقدّر بـ ٣٠,٠٠٠ شخص.

واحكام الطوارئ الجديدة مماثلة لأحكام عام ١٩٨٦، فيما عدا انه يجوز الآن الاحتجاز لفترة اولية تبلغ ثلاثين يوما بدلا من اربعة عشر يوما. ويجوز لوزير القانون والنظام بعد ذلك أن يمدّد فترة الاحتجاز الى ما لا نهاية. ويجوز كذلك احتجاز الموقوفين بمعزل عن الآخرين، ولا يحق لأحد، بما في ذلك اقاربهم، الحصول على أية معلومات عنهم.

ويتمتع رجال البوليس وقوات الأمن بحصانة قانونية بالنسبة لأية أعمال تصدر عنهم «بحسن نية». وقد زعم ان بعض الضباط فسّروا هذه الحصانة كتصريح لهم باساءة معاملة المحتجزين. وتلقت منظمة العفو الدولية عدة تقارير عن ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة والاعتداء على المحتجزين، وبعضهم من الأطفال. □

اخبار السجناء

نمى الى علم المنظمة في آب/أغسطس ١٩٨٧ اطلاق سراح ١٠٧ سجناء قيد التبني أو التحقيق. وتولت المنظمة ٦٧ قضية جديدة.

المكسيك

محاكمة سجناء

خورخي انريك هيرنانديز اغويلار Jorge Enrique Hernandez Aguilar، كان من سجناء الشهر لنشرة كانون الثاني/يناير. وهو صحافي مكسيكي احتجز كما يبدو بسبب تأييده لمنظمات القرويين.

في ايار/مايو، ابلغت الحكومة المكسيكية منظمة العفو الدولية أن خورخي انريك هيرنانديز والأشخاص الستة الذين احتجزوا معه في آيار/مايو ١٩٨٦، يحاكمون بتهمة التحريض على العنف والاشتراك في احتجاج رافقه سد الطرق. وأكدت الحكومة للمنظمة أنهم يتلقون محاكمة عادلة، ورفضت تأكيد المنظمة بأنهم من سجناء الرأي.

لقد اعربت المنظمة تكرارا عن قلقها حول القضايا المذكورة للحكومة المكسيكية – لافتة نظرها بشكل خاص الى التقارير التي تفيد بأن كثيرا من البيانات التي قدّمت كدليل ضد خورخي انريك هيرنانديز وغيره كانت قد سحبت لاحقا من قبل الأشخاص الذين ادلوا بها، والذين ادّعوا أنها انتزعت منهم تحت الاكراه بالتهديد. وما تزال المنظمة تطالب باطلاق سراح السبعة الآخرين. □

الحكومات تمنع دخول اللاجئين بدلا من معالجة الانتهاكات التي تتسبّب في محنتهم

يصف تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ كيف ان آلاف الرجال والنساء والأطفال قد اصبحوا ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، لأن الحكومات من مختلف الاتجاهات السياسية اقدمت على سجن مواطنيها بسبب آرائهم المعارضة، واجرت لهم محاكمات غير عادلة أو احتجزتهم دون محاكمة، في ظروف مروّعة في أكثر الاحيان.

وهناك ضحايا «اختفوا» أو تعرّضوا للتعذيب او لمعاملة قاسية لا إنسانية، شملت الجلد وبتر الأطراف، بناء على اوامر قضائية. وقتل مئات غيرهم رجما بالحجارة، أو بقطع رؤوسهم او شنقهم او اطلاق النار عليهم أو بخنقهم بالغاز او تسميمهم او قتلهم بالكرسي الكهربائي.

لاجئون في السلفادور

ويلخص التقرير المؤلف من ٤٠٠ صفحة نشاط المنظمة في مجال حقوق الانسان خلال عام ١٩٨٦، ويتناول بالتفصيل ١٢٩ بلدا، وهو أعلى رقم حتى الآن.

تعالج المقدمة مشكلة حماية اللاجئين الذين هربوا من الاضطهاد في جميع انحاء العالم. فهناك حكومات كثيرة اصبحت اكثر حرصا على رفض ملاذ آمن للاجئين السياسيين من محاولة منع الاضطهاد الذي كان سبب بلواهم.

لقد اصبحت حماية اللاجئين على الصعيد الدولي اكثر صعوبة خلال السنوات الماضية، إذ اصبحت الحكومات اكثر تشددا في منح حق اللجوء. وكانت نتيجة ذلك أن وجد المضطهدون، رجالا ونساء واطفالا، ابواب المأوى الآمن وقد اغلقت في وجوههم.

لقد هرب الملايين من الاضطهاد على دفعات في اكثر من ثلاثين بلدا، منذ اواسط السبعينات.

ومنظمة العفو الدولية ليست وكالة لاجئين، لكنها تسعى الى جعل الحكومات تراعي مبدأ عدم جواز اعادة اللاجئين الباحثين عن مأوى، الى بلدان قد يتعرضون فيها للسجن او التعذيب او القتل بسبب آرائهم.

وتوافق معظم الحكومات على ذلك من حيث المبدأ، ولكنها غالبا ما تسارع في المجادلة بأن مخاوف اللاجئين من مثل هذه الانتهاكات هي مبالغ فيها.

في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية خاصة، يبدو ان هناك نزعة متنامية لاعتبار الأعداد المتزايدة من طلبات اللجوء السياسي «دون اساس واضح من الصحة». وهناك خطر حقيقي في ان يؤدي ذلك الى اتخاذ قرارات غير عادلة واعتباطية.

لكن المشكلة عالمية النطاق، والتقرير يستشهد بأمثلة من بلدان كثيرة.

فعام ١٩٨٦، طردت الحكومة الفرنسية مواطنين اسبانيين من الباسك وسلمتهم لاسبانيا، حيث قالوا فيما بعد انهم تعرّضوا للتعذيب، وهم قيد الاحتجاز وأيدّت مزاعمهم أدلة طبية.

وفي الاتحاد السوفياتي، كان مواطنون [illegible] اعادتهم فنلندا لا يزالون في السجن في نهاية عام ١٩٨٦، وهذا أيضا مصير عشرة يمنيين اعادهم الاتحاد السوفياتي الى اليمن الجنوبية.

واعادت سلطات بوتسوانا عنوة سياسيا معارضا كان قد منح حق اللجوء في وقت سابق، إلى زيمبابوي، حيث احتجز في الحبس الانفرادي عدة شهور. وفي نهاية السنة، كان لا يزال محتجزا دون ان توجه اليه تهمة او يقدم للمحاكمة.

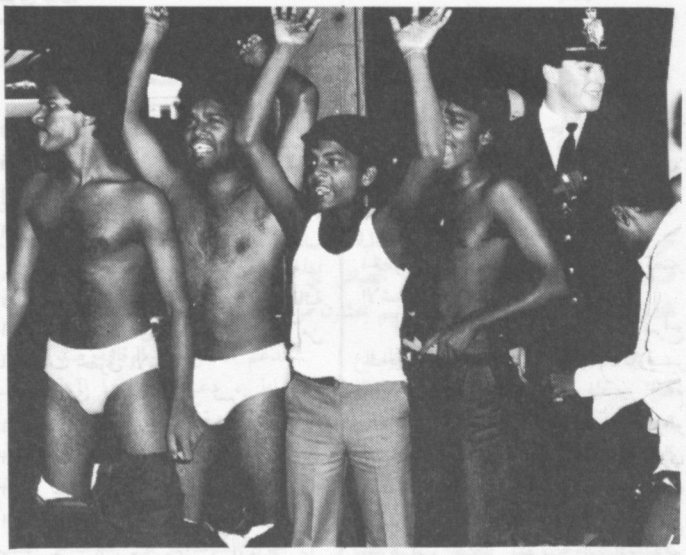

تاميلون من سري لنكا ينزعون ملابسهم في مطار هيثرو بلندن، احتجاجا على محاولة سلطات المملكة المتحدة اعادتهم الى سري لنكا. وتعتقد منظمة العفو الدولية انه لا يجوز اعادة التاميليين الى سري لنكا ضد إرادتهم.

وفي الولايات المتحدة الأميركية ادانت السلطات اعضاء من «حركة الملتجأ» الكنسية التي تحدّت علنا تطبيق قوانين الهجرة الأميركية عن طريق السعي لتأمين مأوى آمن للاجئين في السلفادور وغواتيمالا.

وواجه التاميليون في سري لنكا مشكلات خاصة في محاولتهم ايجاد ملتجأ عندما حاولوا الهروب من انتهاكات حقوق الانسان خلال العام. وكانوا غالبا يواجهون قيوداً رسمية جديدة تعتقد المنظمة انها قد تحول بين اللاجئين وبين الملاذ الأمين.

فما لم يتم القضاء على انتهاكات حقوق الانسان، والى ان يتم ذلك، سيظل اليائسون، الذين تمزقت أواصر حياتهم وتشتت شمل عائلاتهم، يحاولون اجتياز الحدود بحثا عن الحرية والتحرر من السجن والتعذيب والموت على ايدي عملاء الدولة.

ويبين التقرير ان انتهاكات حقوق الانسان ليست محصورة بأي بلد او اقليم او نظام سياسي معين.

ويشير التقرير الى قيام حملة خطف وتخويف من قبل قوات سرية يعتقد انها مرتبطة بأجهزة الأمن في شيلي، بالاضافة إلى اعتقالات سياسية بالجملة في جنوب افريقيا. وهناك تقارير عن التعذيب الذي يمارس في كوريا الجنوبية والحبشة، والقتل خارج نطاق القضاء الذي تقوم به القوات السورية والتي تدعمها سوريا في لبنان. وكان هناك عدد قياسي للسجناء المنتظرين في زنزانات الموت في الولايات المتحدة، ويقال ان الأقليات العرقية تعاني من انتهاكات حقوق الانسان في بورما وبنغلاديش. هذا ناهيك عن التقارير من الاتحاد السوفياتي وكينيا وكمبوديا واليونان، ومن بلدان كثيرة غيرها، عن سجناء الرأي. □

الصومال

تخفيض أحكام الإعدام

في ٤ آب/اغسطس، خفّضت احكام الاعدام الصادرة بحق تسعة شيوخ وعلماء مسلمين إلى السجن المؤبد. وكان قد صدر حكم الاعدام بحقهم قبل ذلك بأربعة أشهر من قبل محكمة الأمن الوطني بتهمة «استغلال الدين لخلق انشقاق وطني»، والتخريب، لكن لم يجر الاعلان عن الحكم (راجع النشرة الاخبارية لشهر آب/أغسطس).

وتعتقد منظمة العفو الدولية بأنهم من سجناء الرأي لأنهم اعتقلوا بسبب انتقاد تعاليمهم الدينية للحكومة، وهي ما زالت تناشد من اجل اطلاق سراحهم.

تشاد

اعتقال صحافي

التي القبض على صالح غابا Saleh Gaba، وهو صحافي بارز، في ١٤ حزيران/يونيو من قبل افراد جهاز الأمن التشادي.

كان صالح غابا يعمل كمراسل للوكالة الفرنسية للانباء وللأسوشيتدبرس. وكان قد احتجز سابقا لفترات قصيرة عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ بسبب نشاطاته الصحفية.

وتشير بعض التقارير الى انه اعتقل بسبب معارضته لحكومة الرئيس حسين هبري. وهو ينتمي لطائفة هادجاري العرقية. وقد احتجز مؤخراً بطريقة سرية ثلاثون من اعضاء هذه الطائفة في العاصمة نوجامينا، وذلك لأسباب سياسية.

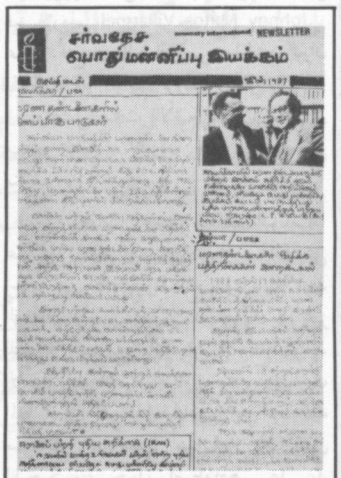

تجري ترجمة «النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية» الى اللغة التاملية من قبل اعضاء الفرع الهندي للمنظمة. وكان عدد حزيران/يونيو، الذي يظهر اعلاه، قد كتب باليد ونسخ ووزع، لكن من المزمع طباعة الأعداد في المستقبل.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain
printed by Blackrose Press (TU), 30 Clerkenwell Close, London EC1, 01-251 3043